

التقرير العام لمراجع الحساباتالسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

المؤسسة الوطنية لتحسين و تجويد الخيل

السيدات والسادة أعضاء مجلس مؤسسة

I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1-إبداء الرأي بتحفظ

تنفيذا لمهمة مراجعة حسابات المؤسسة الوطنية لتحسين و تجويد الخيل التي أسندت إلينا من طرف مجلس المؤسسة المنعقد بتاريخ 12 جويلية 2024، قمنا بتدقيق القوائم المالية للمؤسسة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022، المتمثلة في الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية المختومة في هذا التاريخ مع الإيضاحات المرفقة وملخص لأهم المعايير المحاسبية.

إن القوائم المالية تبرز أموالا ذاتية إيجابية بمقدار 6 327 255 دينار بإعتبار نتيجة سلبية بعد التعديلات المحاسبية بمقدار 160 652 دينار ومجموع الموازنة الصافي بمقدار 7 534 399 دينار ومجموع السيولة الإيجابية بمقدار 5 077 429 دينار وذلك بتاريخ 31 ديسمبر 2022.

في رأينا، وباستثناء المسائل المذكورة في فقرة "أساس الرأي بتحفظ" من تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للمؤسسة في 31 ديسمبر 2022، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية التونسية.

2-أساس الرأي بتحفظ

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة "مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية". نحن مستقلين عن المؤسسة وفقاً لمتطلبات معايير السلوك الأخلاقي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية وإننا قد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة، لتوفر أساساً لإبداء رأينا والذي يحتوي على التحفظات الآتي ذكرها:

1-2- الجرد المادي في ختم السنة المحاسبية

لم نتمكن من معاينة أعمال الجرد المادي لكامل أصول الموازنة نظراً لتعييننا مراجع حسابات المؤسسة بتاريخ لاحق لختم السنة المحاسبية 2022.

2-2-الأصول الثابتة

تستغل المؤسسة أراضي و مباني تابعة للدولة تم وضعها على ذمتها من طرف سلطة الإشراف. و تجدر الإشارة أنها قامت بتشديد بناءات مضمنة في قوائمها المالية على هذه الأراضي بلغت قيمتها الخام مبلغا قدره 1 931 178 دينار في 31 ديسمبر 2022.

في غياب استكمال إجراءات تخصيص العقارات المذكورة، فإنه لا يمكننا حالياً تحديد تأثيرات هذه العمليات و التعديلات المحتملة على قيمة الأصول الثابتة للمؤسسة وعلى أموالها الذاتية.

3-فقرة ملاحظة

دون التأثير على رأينا المذكور أعلاه نود لفت انتباهكم إلى العملية التالية:

مثمنا وقع ذكره بالإيضاح عدد 8 "احتمالات ووقائع لاحقة لتاريخ الختم" فقد قامت المؤسسة بالتعديلات المحاسبية التي شملت من جهة التغييرات المحاسبية المتعلقة بمنح الحضور من سنة 2005 إلى سنة 2021 بمبلغ جملي قدره 192 000 دينار ومن جهة أخرى الأعباء المتعلقة بمنح الحضور لسنة 2022 بمبلغ قدره 12 000 دينار. و تجدر الإشارة أن المؤسسة قامت بتسوية وضعيتها و خلاص كامل المبالغ المتخلدة بالذمة لخزينة الدولة التونسية في شهر ديسمبر 2024.

3-تقرير النشاط

إن إدارة المؤسسة مسؤولة عن المعلومات المعروضة في تقرير النشاط.

إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير النشاط، ونحن لا نضمن صحة ما ورد في هذا التقرير.

فان مسؤولياتنا هي التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات المؤسسة التي تضمنها تقرير النشاط بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير النشاط وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير النشاط على خلاف ذلك به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا استنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير النشاط فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها. وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

4-مسؤوليات الإدارة في إعداد وضبط القوائم المالية

إن إدارة المؤسسة مسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم المالية وفقا لنظام المحاسبة للمؤسسات، وتشمل هذه المسؤولية أيضا وضع نظام للمراقبة الداخلية الذي تراه ضروريا لإعداد وتقديم قوائم مالية صادقة وخالية من إخلالات هامة نسبيا سواء كانت ناتجة عن غش أو عن أخطاء.

عند إعداد القوائم المالية، تقع على الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار والإفصاح عند الاقتضاء عن كل التساؤلات المتعلقة باستمرارية الاستغلال وتطبيق المبدأ المحاسبي لاستمرارية الاستغلال.

5-مسؤوليات مراجع الحسابات في تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية في مجملها خالية من أية اخلالات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات يحتوي على رأينا. والضمان المعقول هو مستوى عال من الضمان، وهذا لا يعني انه يضمن أن التدقيق الذي يتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس يكشف دائما عن أي اخلالات كبيرة قد تكون موجودة. وقد تكون الاخلالات ناتجة عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية عندما يكون من المعقول توقع بصورة فردية أو جماعية أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية على أساس ذلك.

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس عملنا بمهنية وبحس نقدي خلال عملية التدقيق وعليه:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر احتواء القوائم المالية على اخلالات جوهرية سواء الناتجة عن الغش أو الخطأ و القيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر، وتجميع أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتأسيس رأينا. إن خطر عدم الكشف عن إخلال كبير ناجم عن الغش أكبر من احتمال وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفالات طوعية أو تحريف التصاريح أو الالتفاف على المراجعة الداخلية؛
- نحصل على فهم لعناصر المراجعة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في هذه الظروف؛

- نقوم بتقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، وكذلك المعلومات ذات الصلة التي تقدمها الإدارة؛

- نتوصل إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ المحاسبة المتعلقة بمبدأ الاستمرارية، واستنادا إلى الأدلة التي تم الحصول عليها، سواء كان هناك عدم يقين كبير يتعلق بالأحداث أو المواقف من المرجح أن يلقي شكوكا كبيرة على قدرة المؤسسة على الاستمرار. وإذا استنتجنا أن هناك عدم يقين، فإننا مطالبون بلفت انتباه قراء هذا التقرير إلى المعلومات الواردة في القوائم المالية بشأن هذا الشك، أو بالتعبير عن رأي بتحفظ إذا لم تكن هذه المعلومات كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى الأدلة التي تم الحصول عليها إلى حين تاريخ إصدار تقريرنا. ويمكن أن تؤدي الأحداث أو المواقف المستقبلية إلى توقف المؤسسة عن العمل؛

- نقوم بتقييم عام في شكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك المعلومات الواردة في الإيضاحات وتقييم ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث القادرة بطريقة سليمة على إعطاء صورة صادقة؛
- نمد مسؤولي الحوكمة بالمؤسسة خاصة بمجال ورزنامة أعمال التدقيق واستنتاجاتنا المهمة، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور المراجعة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراجعة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل عدد 6 من الأمر عدد 529 لسنة 1987 المؤرخ في 1 أفريل 1987، أجرينا مراجعات دورية لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفاعليته وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس المؤسسة. وتم تقديم ملاحظتنا وتوصياتنا المتعلقة بالإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية إلى الإدارة العامة للمؤسسة ضمن تقرير منفرد. بناء على مراجعتنا، تم الوقوف على عدد من النقائص في نظام الرقابة الداخلية وقد أعدنا تقريرا مفصلا في الغرض قمنا بتسليمه للإدارة العامة للمؤسسة.

تونس، في 19 ديسمبر 2024

مراجع الحسابات

مكتب شهاب العفاس

شهاب العفاس
خبير محاسبي مراقب حسابات
معرف جيلبي: 1354523 W/AP/000

II. التقرير الخاص لمراجع الحسابات

التقرير الخاص لمراجع الحسابات
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022

المؤسسة الوطنية لتحسين و تجويد الخيل

حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلس مؤسسة

طبقا لما نص عليه الفصل 9 من الأمر عدد 529 لسنة 1987 المؤرخ في 1 أفريل 1987، لنا الشرف بإعلامكم أنه لم يقع إعلامنا من طرف إدارة المؤسسة بوجود اتفاقيات أبرمت بين المؤسسة الوطنية لتحسين و تجويد الخيل وأحد أعضاء مجلس المؤسسة.
كما أنه خلال القيام بأعمالنا لم نتعرض لوجود أي اتفاقية أبرمت بين المؤسسة الوطنية لتحسين و تجويد الخيل وأعضاء مجلس المؤسسة تدخل تحت طائلة هذا الفصل.

تونس، في 19 ديسمبر 2024

مراجع الحسابات

مكتب شهاب العفاس

شهاب العفاس
خبير محاسب مراقب حسابات
معرف جيلبي : 1354529 W/A/P/000